

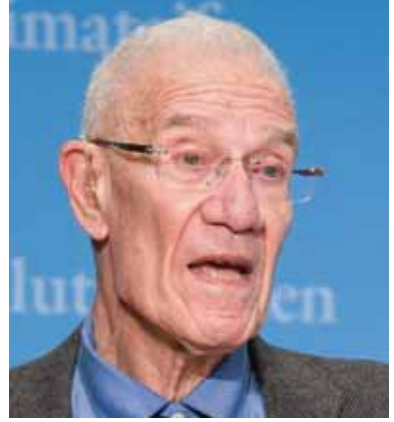
نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير



جوزيف ستيغليتز



مايكل سبنس



روبرت سولو

كاميلا أندرسن
Camilla Andersen

جوزيف ستيغليتز من جامعة كولومبيا، وروبرت سولو، الأستاذ الفخري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وفيما يلي ما وجدوا لزاما عليهم أن يدلوا به بشأن بعض الموضوعات الأكثر إثارة للجدل في الاقتصاد اليوم.

التمويل والتنمية: ما الدروس التي تعلمناها من الأزمة؟ ستيغليتز: هناك إدراك عند مستوى عال جدا من التحليل بأن الأسواق لا تتسم بالضرورة بالكفاءة والاستقرار اعتمادا على عواملها الذاتية. فلقد كان كثير من الاقتصاديين يعتقدون أن هذا هو الحال قبل الأزمة. وكان هناك اعتقاد آخر شائع بأن إبقاء التضخم منخفضا ومستقرا أمر ضروري، وكاف تقريبا، للحفاظ على ارتفاع النمو والأداء الاقتصادي الجيد. ومن الواضح أن ذلك خطأ أيضا.

ولكن لعل الدرس الأبرز - ليس من أجل السياسات بقدر ما هو من أجل التحليل الاقتصادي - هو أن النماذج التي استخدمت قبل الأزمة لم تتنبأ بالأزمة ولم توفر إطارا للتصدي للأزمة عندما حدثت.

لذلك، يمكن القول بأن هذا الوقت مثير لاهتمام الاقتصاديين، لأنه يعني أن هناك عملا كثيرا يجب القيام به.

بعد عامين ونصف العام من تسبب انهيار بنك ليمان براندرز في إشعال فتيل أسوأ أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينات القرن العشرين، اجتمع نفر من أبرز الأسماء في عالم الاقتصاد بدعوة من صندوق النقد الدولي لمناقشة ما تعلمناه - أو ما ينبغي لنا عمله بشكل مختلف.

لقد كانت الأزمة دعوة لصحوة أصحاب النظريات وصناع السياسات، إذ ينبغي أن تتكيف النماذج الاقتصادية وأدوات السياسات - وكيفية استخدامها - مع التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

وقد قال أوليفييه بلانشار كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي لأكثر من ٣٠٠ من الأكاديميين والصحفيين والناشطين في المجتمع المدني اجتمعوا في الآونة الأخيرة في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة لحضور المؤتمر: «إن الأزمة بينت بوضوح كلا من حدود الأسواق وحدود التدخل الحكومي. لقد آن الأوان لحصر التطورات واستخلاص المجموعة الأولى من الدروس المستفادة».

وأجرت مجلة التمويل والتنمية أحاديث مع ثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد ممن شاركوا في المؤتمر وهم الأستاذ مايكل سبنس من جامعة ستانفورد، والأستاذ

ثلاثة فائزين
بجائزة نوبل
يناقشون ما تعلمناه
من الأزمة

التمويل والتنمية: كيف غيرت الأزمة التفكير في السياسة النقدية؟

سبنس: إن ما استخلصته من المناقشة العامة هو أن التضخم لا يزال أحد الأهداف المهمة للسياسات، ولكنه لا يمكن أن يغدو محور التركيز الوحيد للبنوك المركزية. وإذا شعر المرء بالقلق بشأن استقرار أنظمة بنفس مستوى تعقيد أنظمتنا المالية، فمن الواضح تماما- في اعتقادي- أن التركيز على التضخم ليس كافيا. سولو: إن الاعتماد المحض على السياسة النقدية التقليدية، والتي يجب عدم التخلي عنها بالطبع، يبدو أنه قد بلغ حده الأقصى، وعلى المرء أن يغير قبلته عنها ولو إلى سياسة مالية عامة مباشرة أو إلى أساليب مبتكرة للتعامل مع النقود والائتمان.

وتتمثل إحدى الأفكار المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بانعكاسات السياسة المباشرة في إلقاء نظرة جديدة على الطريقة التي تتوسط بها آلية الائتمان بين المدخرين والمستثمرين وتستخدم الائتمان استخداما منتجا. وهذا الأمر مهم بشدة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وقد تجمدت آلية الائتمان للمشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم في الوقت الراهن تماما [في الولايات المتحدة].

ستيغليتز: سادت وجهة نظر في بعض الأوساط، قبل الأزمة، ترى أن سياسة المالية العامة لم تكن مؤثرة بنفس مستوى تأثير السياسة النقدية. والقيد الوحيد على ذلك سينشأ عندما ينخفض سعر الفائدة إلى الصفر- عندئذ لا تستطيع السياسة النقدية أن تعمل، وكان يعتقد أن تلك ظروف غريبة ويكاد يستحيل أن تحدث أبدا.

حسنا! إننا نعيش الآن في خضم هذه الظروف عينها. وما نحن قد عدنا إلى وضع أصبحت فيه سياسة المالية العامة مهمة بالفعل.

التمويل والتنمية: ما الدور الذي تراه لسياسة المالية العامة حاليا؟ سبنس: أظن أن موقف المالية العامة يفرض مخاطر ويجب تسويته. وأتصور أننا سنخوض غماره، ولكننا قد لا نفعل وينشأ لدينا نوع من الأزمة المصغرة سواء في أوروبا أو في أمريكا أو في كليهما.

سولو: على صعيد سياسة المالية العامة، هناك الكثير من القوة الكامنة. والقيود الموجودة سياسية في الأساس. لقد أوجدنا زيادة هائلة في الدين العام في الولايات المتحدة: وهذا واضح تماما. ونحن لم نصل بالتأكيد إلى آخر الحدود

«سيجاهد النمو من أجل استعادة تعافيه، لكن

مشكلة فرص العمل ستظل قائمة».

مايكل سبنس

الممكنة للدين العام لأن الحكومة الفيدرالية لا تواجه أي صعوبة في الوقت الحالي في بيع سنداتها.

ولكن أي سياسة جريئة على صعيد المالية العامة سترتب عليها تراكم للدين العام أكبر حتى من ذلك، وستتبع تسويته على المدى الأطول.

ستيغليتز: أحد الدروس التي برزت بقوة كبيرة هو أن سياسة المالية العامة تؤتي أكلها- أي أنه حينما يكون الاقتصاد ضعيفا يمكن للإنفاق الحكومي أن ينشط الاقتصاد بالفعل.

وقد اضطلع صندوق النقد الدولي بدور بناء جدا في هذه الأزمة بتذكير كثير من الناس بأن ما نحتاجه الآن هو التنشيط، وبتذكير الناس بأن بعض النتائج

وجهة نظر ستيغليتز حول كيفية إصلاح النظام المالي

التمويل والتنمية: ما الذي يجب عمله بشأن القطاع المالي؟

ثمة إقرار عقب الأزمة بأننا لم ننشئ في الحقيقة نظاما ماليا أكثر استقرارا- أي أننا نعود بدرجة أكبر من اللازم إلى حيث كنا قبل الأزمة. بل غدت الأمور أسوأ من ذي قبل من بعض النواحي.

إنها أسوأ من وجهتين الأولى، أن لدينا نظاما مصرفيا أكثر تركزا، خاصة هنا في الولايات المتحدة. والثانية، أن مشكلة الخطر الأخلاقي بلغت أعلى مستوياتها. وتدرك البنوك أنه إذا تأزمت الأمور، سيتم إنقاذ أي بنك إذا كان حجمه كبيرا جدا. وهكذا، فإننا لم ننجح فعلا في إصلاح نظامنا المالي، بل أصبحت نقاط الضعف أكبر من بعض النواحي. وقد تناقصت قدرتنا على الاستجابة للأزمة بسبب ارتفاع الديون والعجز، وهو ما نجم عن الأزمة ذاتها.

وانعكاسات ذلك هي أننا نحتاج فعلا للعودة إلى العمل على محاولة تصميم نظام من القواعد التنظيمية، تشمل التأكد من أننا نحد من حجم البنوك الأكبر التي يعتقد أنها غير قابلة للإفلاس وكذلك من أننا نوفر فرصا متساوية.

التمويل والتنمية: كيف سيبدو شكل هذا التنظيم؟

التنظيم يجب أن يكون عالميا في طبيعته، ولكن إذا لم نستطع التوصل إلى اتفاق عالمي، يصبح من الضروري أن تمضي البلدان قدما لتحمي نفسها.

ينبغي تنظيم البنوك على أساس أنها شركات تابعة وليست فروعها، حتى تتوافر لكل حكومة سيطرة كافية على جهازها المصرفي. ولن يكون هذا حلا كاملا، ولكننا

سنتحول عن مفهوم السوق الواحدة إلى إدراك أنه ما دام ليس لدينا هيكل عالمي كامل للقواعد التنظيمية، فإن على كل بلد مسؤولية تجاه مواطنيه واقتصاده.

والنقطة الثانية المهمة هي أن التدفقات عبر الحدود قد تكون باعثة على عدم الاستقرار إلى حد كبير. ويتمثل أحد المصادر الرئيسية للاضطرابات- خاصة في البلدان النامية- في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل غير المستقرة، وهو ما يعني ضمنا أنه يتعين على أي حكومة ترغب في خلق اقتصاد أكثر استقرارا أن تفكر بعمق شديد بشأن إدارة حساب رأس المال. ويتضمن هذا الأمر استخدام طائفة واسعة من الأدوات، بدءا من القواعد المصرفية الاحترازية إلى التدخلات في سعر الصرف، والضرائب، وربما أيضا وضع ضوابط.

لذلك فنحن نشهد تغيرا كبيرا في طريقة التفكير بشأن هذه التدفقات عبر الحدود.

التمويل والتنمية: هل ثمة دور ليضطلع به صندوق النقد الدولي؟

نعم، دور كبير جدا. فأفضل طريقة لوضع قواعد تنظيمية هي أن تكون عالمية، لأنه في غياب القواعد العالمية، ستكون هناك موازنة تنظيمية.

وإذا أردنا إنشاء نظام مالي مستقر، يتعين علينا جميعا أن نرفع مستوى معاييرنا. ويمكننا القول بأن هذا هو أهم درس تعلمناه من الأزمة- إن سعي كل بلد من أجل تحقيق مصالحه الخاصة لن يؤدي بالضرورة إلى رفاه الاقتصاد العالمي. لذلك هناك حاجة إلى هذا النوع من التنسيق.

وجهة نظر سبنس حول أهمية الأسواق الصاعدة

التمويل والتنمية: ماذا يحمل المستقبل للأسواق الصاعدة؟

لقد تصدت الأسواق الصاعدة للأزمة بصورة جيدة جدا. وقد استردت عافيتها بسرعة أكبر مما توقعه أي واحد منا. وقد عاد أغلبها إلى معدلات النمو التي كانت قائمة قبل الأزمة. ويبدو أن هذا وضع قابل للاستمرار، حتى رغم أن البلدان المتقدمة لا تزال تتعثر في خطاها.

وكان يمكن للهبوط الكبير في النشاط الاقتصادي في أوروبا أو أمريكا الشمالية أن يترك على الأقل بصمته على معدل النمو، لولا حدوث فك ارتباط جزئي. ولم يكن هذا الأمر ليصدق منذ عشر سنوات مضت، إنه دالة على ازدياد الحجم الإجمالي للأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي. فدخلها المتصاعدة تجعل الإنتاج المحلي أكثر إغراء، والتجارة بين الأسواق الصاعدة كبيرة وأخذة في التزايد. وتزيد كل هذه التطورات من قدرتها على الحفاظ على استمرار النمو بدون مساعدة خارجية.

التمويل والتنمية: ما التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المجموعة من البلدان؟ يمثل التضخم مشكلة مهمة جدا. وارتفاع أسعار السلع الأولية مصدر ألم كبير لأن له تأثيرا أكبر على التضخم في البلدان النامية وله تأثير معاكس على التوزيع.

السابقة بشأن سياسات العجز كانت خاطئة. فالإنفاق بالعجز هو ما نحتاج إليه. والتكشف المبكر أكثر من اللازم يمكن أن يعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي.

التمويل والتنمية: ما هي احتمالات إنعاش النمو مستقبلا؟

سبنس: سيجاهد النمو من أجل استعادة تعافيه لكن مشكلة فرص العمل ستظل قائمة. وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية- التي عادت فيها للاقتصادات الصاعدة لتنضم إلى الركب- سيتباين النمو عن فرص العمل في

وجهة نظر سولو حول أهمية التعليم

التمويل والتنمية: ما المطلوب حتى يعود الناس للعمل؟

يكتسب دور التعليم أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

ونميل نحن- الاقتصاديون- إلى قياس التعليم بالمدخلات وليس بالمرجات. ذلك أننا نحصي عدد السنوات التي أمضاها الأشخاص في الدراسة. وبدلا من الإفراط في القلق حول مقدار التعليم، يجب أن نفكر في مضمون التعليم. ما هي المعارف التي يحتاج الأطفال إليها في المدارس الابتدائية أو الثانوية في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل؟ إن هذا ليس بالضرورة هو ما يعلمونه لهم.

وبالمنااسبة، يصدق الشيء نفسه على البلدان المتقدمة والولايات المتحدة. إننا نقيس نجاحنا في إخراج سكان متعلمين بشريحة المجموعة العمرية الملتحقة بالكليات. وسأكون مهتما جدا بأنواع أخرى من التعليم ما بعد الثانوي المبنية على المهارات والتي ستسلح الناس من أجل الوظائف التي يحتمل توافرها.

وسيتطلب هذا الأمر اشتراك أصحاب الأعمال في التخطيط لذلك النوع من التعليم. وهذه الفكرة جديدة تماما بالنسبة للولايات المتحدة، وربما بالنسبة لجزء كبير من العالم.

فينفق الفقراء في العديد من البلدان النامية ما يناهز ٥٠٪ من دخلهم على الطعام.

فإذا ما حدث ارتفاع كبير في أسعار الطعام، يتمثل تأثير الأمر الواقع في تخفيض الدخل الخاصة بالفئات الأضعف، وهذا أحد مصادر القلق الأساسية جدا.

لذلك يتمثل أحد دروس الأزمة بالنسبة للأسواق الصاعدة في أنها تحتاج إلى إيلاء اهتمام أكبر لوضع آليات معدة مسبقا تسمح لها بإعادة توزيع الدخل أو توفير الدعم في مواجهة الصدمات.

والبديل هو اعتماد سياسات غير مثالية. ولنضرب مثلا لذلك: فقد قامت الهند بفرض قيود على التصدير أثناء موجة الارتفاع الشديد الأخيرة في أسعار الغذاء قبيل أن تضرب الأزمة ضربتها مباشرة- وهي، إلى جانب تايلند، إحدى أكبر دولتين مصدرتين للأرز في العالم. والهنود حاليا متقدمون ومحتكون جدا ويعرفون تماما أن هذا لم يكن هو الحل السليم للمشكلة. ولكن لم يكن أمامهم سبيل آخر لحماية أفقر شرائح السكان من الارتفاع الباهظ في أسعار السلع.

لذلك أنا أعتقد أنك ستري أن هذه التدابير الدفاعية بشكل عام ستكتسب أولوية عالية في الأسواق الصاعدة. فقد تعلمت هي أيضا دروسا مريرة في أواخر أعوام التسعينات من القرن الماضي، وقد أفادتها وأبقتها في حالة جيدة في هذه المرحلة حيث اتسمت بوجود ديون خارجية منخفضة، وعافية مالية جيدة في الأغلب، واحتياطات للتأمين الذاتي.

البلدان المتقدمة. لذلك لا نستطيع أن نفترض أن فرص العمل ستتعافى أو أن توزيع الدخل سيسير في الطريق الذي نشده له في البلدان المتقدمة، لمجرد أن النمو أخذ يتعافى.

والسبب هو أن النمو سيحدث في قطاع التبادل التجاري، في مجال يشهد انكماش الميزة التنافسية التي تحظى بها البلدان المتقدمة لأن أجزاء مختلفة من تلك السلاسل العالمية للعرض تنتقل إلى أماكن أخرى. وأعتقد أننا في فترة يتعين علينا أن نتعامل فيها بشكل منفصل مع مشكلة فرص العمل- مع توزيع الدخل من ناحية ومع النمو من الناحية الأخرى.

سولو: إن أسهل طريقة لتشجيع النمو وتوفير فرص العمل في الولايات المتحدة قد تتمثل في البحث عن طرق يمكن بها حث الحكومة أو النظام المالي الخاص على تقديم ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع في الوقت الحالي الحصول على ائتمان ومن ثم لا تتوسع في توفير فرص العمل.

ستيغليتز: لكي نستعيد عافيتنا بطريقة قوية ومستقرة، يتعين علينا أن ندفع النمو العالمي في طريقه إلى الأمام. ويتعلق هذا الأمر في الحقيقة بكيفية عمل النظام العالمي بأكمله. ونظام الاحتياطي العالمي جزء مهم من ذلك. فاكتشاف طريقة لإحلال نظام عالمي محل النظام الحالي القائم على الدولار أمر له أهمية قصوى.

ويتمثل أحد المناهج لتحقيق ذلك في توسيع نظام حقوق السحب الخاصة (SDR) الذي يديره صندوق النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة هو نظام لأصول احتياطية دولية أنشأه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ لتكملة الاحتياطات الرسمية للبلدان الأعضاء). وثمة اقتراحات الآن بإصدار حقوق سحب خاصة بشكل منتظم حتى يمكن استخدامها على نحو معاكس للاتجاهات الدورية ومعالجة الاحتياجات العالمية مثل تغير المناخ وتمويل البلدان النامية. ■

كاميلا أندرسن، محرر أول ضمن فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.